حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اسم التفضيل في سنن ابن ماجة
دراسة صرفية دلالية

سالمة امحمد سالم احفيظة*

عضو هيئة تدريس– جامعة الزاوية – ليبيا

المستخلص

هذا البحث عبارة عن دراسة صرفية دلالية تطبيقية على أحاديث رسول الله ^ القوليّة في سنن ابن ماجة، وفي هذا البحث قمتُ بإحصاء أسماء التفضيل الواردة في السنن، وتصنيفها حسب الأبنية التي ذكرها النحاة والصرفيون، واستعرضت أقوال النحاة والصرفيين القدامى والمحدثين في هذا الموضوع في المستويين الصرفي والدلالي، وذكرت آراءَهم، ورجّحت ما يستحق الترجيع إن وُجِد اختلاف، ثمّ انتقلتُ إلى دراستها دراسة تطبيقية على أقوال الرسول ^ وبيان مدى موافقة أو مخالفة قواعد النحاة والصرفيين لأقوال الرسول ^.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومتن الدراسة، وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، ثمّ ختمت هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إعداده.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٨.

المقدمة:

للاشتقاق أهميّة كبيرة في تطور اللغة وتقدّمها، فهو وسيلة من أهمّ الوسائل لتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة، ويعدّ مظهراً من مظاهر تقدّم اللغة وحيويتها وقدرتها على التطور والتجدد، وتلجأ إليه المجامع اللغوية تلبية للحاجة المعاصرة إلى تكوين كلمات عربيّة لم ترد في المعجمات العربيّة، وتصلح للتعبير عن المفاهيم المستحدثة.

وقد قسّم الصرفيون المشتقات إلى سبعة أبواب هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ومن المعروف أنّ النحاة والصرفيين القدامى اعتمدوا في توثيق قواعدهم على مصدرين هما القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، ولم يحتجوا بالحديث النبوي الشريف في إثبات قواعد النحو والصرف، وكان يجب أن يكون في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم. إلى أنْ جاء نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده وأكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي كابن خروف وابن مالك والرضي الآستراباذي.

وقد قام العديد من الباحثين المعاصرين بدراسة الحديث النبوي الشريف في مجالي النحو والصرف، وتوصلوا إلى أن قواعدهم تتمشى مع ما جاء في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يرد فيه أي خطأ، بل كان دليلاً للإثبات، وتوصلوا إلى ضرورة الاستشهاد به في توثيق القواعد النحويّة والصرفيّة؛ ولذا يجب أن يدرس الحديث من جميع جوانبه اللغويّة حتى لا يكون هناك أدنى شك في أن ما ورد في الحديث النبوي قد خالف قوانين وقواعد اللغة، ويكون دعماً لقول القائلين بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في توثيق القواعد اللغوية.

ولذلك أردت أن تكون هذه الدراسة لباب من أبواب المشتقات في الحديث النبوي الشريف فكان موضوع دراستي بعنوان (اسم التفضيل في سنن ابن ماجة دراسة صرفيّة دلاليّة)، وهو عبارة عن دراسة صرفية تطبيقية على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم القوليّة في السنن، وفي هذا البحث استعرضت أقوال النحاة والصرفيين القدامى والمحدثين في هذا الموضوع، في المستويين الصرفي والدلالي، واستعرضت آراءهم، ورجّحت ما يستحق الترجيح إنْ وُجد اختلاف، ثمّ انتقلت إلى دراستها دراسة تطبيقية على أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان مدى موافقة أو مخالفة القواعد لأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم.

أمّا المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على كتاب سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، ٢٠١٣م.

وتظهر أهمية البحث في كونه دعماً لقول القائلين بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في توثيق القواعد، ولتيسير الدرس النحوي على الدارسين، وذلك من خلال إثبات عدم صحة بعض آراء النحاة التي لا تخلو من الغلو والبعد عن الواقع اللغوي، وأن يكون إثباتاً لصحة قواعد النحاة من خلال التطبيق على أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم في السنن، وأن يكون إضافة جديدة إلى مجال البحث العلمي.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومتن الدراسة، وخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث، وفهرس لمصادر ومراجع هذا البحث.

التمهيد

ترجمة الإمام ابن ماجة:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجة، الرَبعي بالولاء القزويني[١]، محدّث حافظ بعلوم الحديث، مصنف كتاب السنن في الحديث[٢].

وقد وقع خلاف طويل بين أهل العلم حول التسمية الصحيحة والنطق السليم للقب (ابن ماجه) فقال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "لم يكن تضارب الأقوال في تحقيق هذا اللفظ بأقل من تضاربهم في قيمة السنن ومنزلتها من الكتب الخمسة"[٣].

فهناك من قال: (ماجه) بالهاء الساكنة مع الوصل والوقف مثل: نسخة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني المطبوعة في مطبعة بولاق عام ١٣٠٠هـ، ونسخة من سنن ابن ماجه مطبوعة بالمطبعة العلمية بمصر عام ١٣١٣هـ، والسراج المنير شرح الجامع الصغير المطبوع بالمطبعة الأزهرية.

وجاء في القاموس المحيط للفيروزآبادي في مادّة (م و ج): (ماجه) لقب والد محمد بن يزيد القزويني صاحب السنن لجدّه[٤].

وقال ابن خلكان: "وماجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة"[٥]. وغير ذلك من المصنفات.

وهناك من قال: (ابن ماجة) بالتاء المربوطة المتحركة مثل: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المطبوع في حيدرآباد عام ١٣٢٥هـ، والمنتقى لابن تيميّة، المطبوع في مطبعة الرحماني الواقع في بلدة دهلي بالهند عام ١٣٣٧هـ. ومرآة الجنان لليافعي المطبوع في مطبعة حيدرآباد عام ١٣٣٤هـ. وغير ذلك من المصنفات[٦].

وأوضح الأستاذ محمّد عبد الباقي الحكمة من استطراده في تحقيق القول وإطالة النفس في بيان من قال من أهل العلم على الوجهين فقال: "وإنّما أتعبت معي القرّاء لكيلا يخطئ بعضهم بعضاً. فمن قال: ماجه فهو على صواب وأمامه ما يؤتي به، ومن قال ابن ماجة، فهو على بيّنة أيضاً وليس بضارّه شيئاً أنْ يخالفه سواه"[٧].

مولده:

وُلد سنة تسع ومائتين من الهجرة (٢٠٩هـ) [٨]، وقيل وُلد سنة سبع ومائتين (٢٠٧هـ)[٩].

رحلاته:

رحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكّة والشام ومصر والريّ لِكتب الحديث، وسمع الكثير من أعلام تلك البلاد. فقد كانت منارات العلم، والقبلة التي يؤمها الطلاب آنذاك الوقت[١٠].

شيوخه:

من شيوخ ابن ماجه: أبو بكر بن أبي شيبة، ويزيد بن عبد الله اليماني، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وأبو حذافة السهمي، وداود بن رشيد أبو خَيْثَمَة، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وعلي بن محمد الطّنافِسي، وجُبَارَة بن المغلّس، وغيرهم[١١].

تلاميذه:

من تلاميذ ابن ماجة: عليّ بن سعيد الفداني، وإسحاق بن محمد القزويني، وجعفر بن إدريس، وسليمان بن يزيد القزويني، وأبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان القزويني الحافظ وغيرهم(١٢).

مؤلفاته وآثاره العلمية:

كان ابن ماجه مقلاً في التأليف إلا أنّ العلماء أكدوا أنّه قد ألف في السنن والتفسير والتاريخ(١٣).

ففي الحديث ألف كتابه (سنن ابن ماجه) والذي يبدو أنّ جلّ من ترجم له ذكر كتابه السنن لدرجة أنّ كارل بروكلمان اهتم به وبالكتب التي كتبت عنه ولم يذكر له كتاباً غير السنن(١٤).

وفي التفسير ألف كتاباً في تفسير القرآن العظيم، قال ابن كثير: "ولابن ماجة تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره"(١٥).

وفي التاريخ ألف كتاباً كما قال الحافظ محمد بن طاهر: "رأيت لابن ماجة بمدينة قزوين (تاريخاً) على الرجال والأمصار، إلى عصره ..." (١٦).

ثناء العلماء عليه ومكانته:

لقد أثنى عليه كثير من العلماء من هؤلاء ما يلي:

أبو يعلي الخليلي قال عنه أنه: "ثقة كبير، متفق عليه، محتج به. له معرفة بالحديث وحفظ، وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ، كان عارفاً بهذا الشأن"(١٧).

وقال عنه ابن خلكان: "كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به"(١٨).

وقال عنه ابن ناصر الدين: "أحد الأئمة الأعلام وصاحب السنن أحد كتب الإسلام، حافظ، ثقة، كبير، صنف السنن والتاريخ والتفسير"(١٩).

وقال عنه ابن كثير: "صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه وتَبَحُره واطّلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع"(٢٠).

وقال الذهبي: "كانَ ابن ماجة حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم"(٢١).

قيمة كتاب السنن وأهمّيته:

لقد اختلف أهل العلم كثيراً حول مكانة سنن ابن ماجة ومنزلة أحاديثه، فمنهم المادح ومنهم القادح، ومنهم من رفع السنن لدرجة أنّه إذا انتشرت بين الناس تعطلت الجوامع الأخرى، وأنّه لا تكاد توجد فيها ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف، ومنهم من طلب بإخراجه من دائرة الكتب الستة المعتمدة لحلّ محلّه الموطأ للإمام مالك(٢٢).

ورد في تذكرة الحفاظ: "فعن ابن ماجة قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثمّ قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف"(٢٣).

وقال عنها ابن طاهر: "من نظر في سننه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلّة الأحاديث، وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين إلا ما أشار إليه أبو زرعة، وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإنّ له بالريّ وما ولاها من بلاد الجبل وقوهستان ومازندان وطبرستان شأن عظيم، عليه اعتمادهم وله عندهم طرق كثيرة"(٢٤).

وقال ابن حجر العسقلاني: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدّاً حتّى بلغني أنّ السري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه، باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة. والله تعالى المستعان"(٢٥).

فمن ثمّ كان اهتمام العلماء بضبط عدد الأحاديث وتمييز الصحيح من الضعيف حتى تتكشف الحقيقة جليّة، لذا قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "هذا ولمّا تضاربت أقوال أئمتنا في قيمة هذه السنن ومنزلتها من الكتب الخمسة التي اعتمدها المحدثون. رأيت أنّ أهم ما أعنى به، حين تقديمها للقرّاء، هو تحقيق القول في قيمتها وفي منزلتها. ولا يكون ذلك إلا بالإحصاء الدقيق لعدد أحاديثها ثمّ تمييز ما انفردت بهِ من الأحاديث. وذلك بتقسيمه إلى أحاديث صحيحة الإسناد ثقات الرجال، وإلى أحاديث حسنة الإسناد، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث واهية الإسناد أو منكرة. وما كان يمكن أن أصل إلى غرضي على الوجه الحق إلا حين إعدادها للطبع. فأرقم الأحاديث ترقيماً مسلسلاً وأثبت عقب كلّ حديث من الأحاديث الزوائد، قيمته حسب الأقسام الأربعة المبنية قبل"(٢٦).

ويشتمل سنن ابن ماجة كما قال الحافظ ابن كثير على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة(٢٧).

وقد وقعت جملة أحاديث السنن في تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في ٤٣٤١ حديثاً. من هذه الأحاديث ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها ١٣٣٩ هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة. وبيان الزوائد:

٤٢٨ حديثًا رجالها ثقات، صحيحة الإسناد.

١٩٩ حديثًا حسنة الإسناد.

٦١٣ حديثًا ضعيفة الإسناد.

٩٩ حديثًا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة(٢٨).

وفاته:

توفي ابن ماجة – رحمه الله تعالى – يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين (٢٧٣هـ) (٢٩).

وقيل توفي سنة خمس وسبعين، والأكثر وروداً في الكتب هي السنة الأولى، وعليه يكون قد مات وله أربع وستون سنة. ورد في سير أعلام النبلاء: "مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، وقيل: سنة خمس، والأوّلُ أصحّ، وعاش أربعاً وستين سنة"(٣٠).

اسم التفضيل

تعريفه:

تناول تعريف اسم التفضيل العديد من النحاة فقد عرّفه ابن الحاجب بقوله: "اسم التفضيل: ما اشتق من فِعل، لموصوف بزيادة على غيره، وهو: أفْعَل"(٣١).

وهذا التعريف لم يشمل (خير،و شرّ، وحبّ)، ولذلك نرى الرضيّ قد قال في شرحه هذا التعريف: "والأولى أن يُقال: هو المبني على أفْعَل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خير، وشرّ، لكونهما في الأصل: أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس"(٣٢).

وعرّفه الخضري بأنّه "الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقديراً الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل"(٣٣).

ويتضح هنا أنّ هذا التعريف أشمل وأدق وأوضح؛ لأنّه اشتمل على اسم التفضيل الظاهر الذي يأتي على وزن (أفْعَل)، وكذلك اسم التفضيل المقدّر، وهو الذي لا يأتي على وزن (أفعل) وهو: خير، وشرّ، وحبّ، فتكون همزته محذوفة، وإنّنا نقدّر هذه الهمزة؛ لأنّ أصلها: (أخْيَرَ، وأشرَّ، وأحبَّ).

وعرّفه الشيخ أحمد الحملاوي بقوله: "هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"(٣٤).

وقد اختلف العلماء حول تحديد المعنى الدقيق لاسم التفضيل؛ ولكن هذه التعريفات وإن اختلفت في الصياغة، فقد اتفقت في مضمونها، من حيث إنّ وزنه: على أفْعَل، واشتقاقه: من مصدر الفعل، ومعناه اشتراك شيئين في صفة، وزاد أحدهما على الآخر. سواء كانت حسنة كأكرم وأحسن، أو سيّئة كأقبح وأسوأ(٣٥).

وقد اختلف النحويون حول تسمية هذا الباب، فقد أطلق عليه بعضهم اسم (أفعل التفضيل)(٣٦)، وأطلق عليه بعضهم الآخر اسم (اسم التفضيل) (٣٧).

فقد تحدّث عنه الرضي الأستراباذي تحت عنوان (اسم التفضيل) (٣٨)، ولكن قد استخدم مصطلح (أفعل التفضيل) أيضًا، فقال: "وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه"(٣٩).

وقد استخدم ابن هشام الأنصاري كلا المصطلحين في كتابه أوضح المسالك، فقال: "هذا باب أفعل التفضيل إنما يصاغ أفْعَل التفضيل مِمّا يصاغ منه فعلا التعجب"(٤٠).

وقوله: "ولاسم التفضيل ثلاث حالات"(٤١).

وقد أطلق عليه المكودي في شرحه اسم (أفعل التفضيل) حيث قال: "أفعل التفضيل: مضاف ومضاف إليه"(٤٢)، وقد أطلق عليه الأشموني في كتابه نفس التسمية حيث قال: "أفعل التفضيل اسم لدخول علامات الاسم عليه"(٤٣).

ويبدو أنّ هذين المصطلحين كانا يمثلان شيئاً واحداً في أذهان كثير من النحويين، فلم نر من النحويين من يخطِئ غيره لاستعماله أحد المصطلحين دون الآخر.

شروط بناء أفْعَل التفضيل:

يرى النحاة أنّ لبناء اسم التفضيل عدّة شروط، وهي: أنْ يكون له فعل، ثلاثي، مجرّد، مثبت، تامّ، متصرف، قابل للكثرة، غير مبني للمجهول، وليس الوصف منه على وزن أفْعَل فَعْلاء(٤٤).

وسنقوم بمناقشة تلك الشروط الواردة في كتب النحاة، ثمّ مقارنتها بالواقع اللغويّ في سنن ابن ماجة كالآتي:

١- أنْ يكون له فعل:

وقد أجمع النحاة على هذا الشرط غير أنّ سيبويه عرض بعض أسماء التفضيل التي سمعت عن العرب وليس لها فعل تحت عنوان "هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنّما يحفظ هذا حفظاً ولا يُقاس"(٤٥)، كَأحْنَك الشاتين أي آكل الشاتين، وكآبل الناس كلّهم، أي: أرعى الناس.

قال سيبويه: "وقالوا: آبَلُ الناس كلّهم، كما قالوا: أرْعى الناس كلّهم، وكأنّهم قد قالوا: أبل يَأبَل. وقالوا: رجُل آبَلُ وإنْ لم يتكلّموا بالفعل"(٤٦).

غير أنّه أشار بعدم جواز القياس على تلك النماذج.

والملاحظ أنّ ما ورد من شواذ في هذا الباب يمكن تأويله بأفعل مما له فعل، ذكر ابن يعيش "والذي سوغه أنّ المراد بقولهم: "أحنك الشاتين" أكثرهما أكلاً، فكأنّهم قالوا: "آكل الشاتين" لأنَّ الآكل يحرّك حنكه، فلمّا كان المراد به حركته عند الأكل لاعظمهما، استعملوه استعمال ما هو في معناه"(٤٧).

وقد صدر قرارٌ من مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في هذا الشأن، ونص القرار هو: "أنْ يكون فعلاً ثلاثيّ الأصول، مجرّداً أو مزيداً، سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادّة لغويّة وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان"(٤٨).

وعلى هذا يمكننا أنْ نعتبر الأمثلة التي عدّت من الشواذّ، لم تبن من الاسم مباشرة، بل من فعل ثلاثي مشتق منه.

وإذا تتبعنا ما ورد من أسماء التفضيل في سنن ابن ماجة نجد أنّ كل ما ورد منها له فعل إلا مادّتان هما: (أوّل ومؤنّثه أولى، وآخر).

وقد وردت (أوّل) في مثل قوله – عليه السلام –: "أوّل مَنْ يصافحه الحقُّ عُمَرَ، وأوّل من يُسلِّم عَلَيْهِ ..." (٤٩).

ذكر الزمخشري "وأوّل من أفعل الذي لا فعل له كـ (آبل)" (٥٠).

وقال ابن يعيش: "فأوّل وصف على زنة أفْعَل فاؤه وعينه واو ولم يستعملوا منه فعلاً والذي يدلّ على ما قلناه قولهم في المؤنّث أولى والأصل وولي بواوين فقلبت الأولى التي هي فاء همزة لاجتماع الواوين على حدّ وقية وأواقٍ وجمع المؤنّث أول على حدّ الأصغر والصغرى والصُغَر"(٥١).

أمّا (الأولى) فقد وردت في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنْ صَبَرْتَ واحتسبْتَ عند الصدمة الأولى، لَمْ أرضَ ثواباً دون الجَنّةِ ..." (٥٢).

ومثال (آخر) قوله – عليه السلام –: "خَيْرُ صفوف النساء آخرها. وشرُّها أوّلُها ..." (٥٣).

٢- أن يكون ثلاثياً:

أجمع النحاة على أنّ أفعل التفضيل يُبنى من الفعل الثلاثي المجرد مطلقاً(٥٤). أمّا الثلاثي المزيد والرباعيّ فقد اختلفوا فيه، فمنع الزمخشري وابن الحاجب والرضيّ وابن مالك بناءه من المزيد مطلقاً(٥٥). ذكر الزمخشري: "وممّا شذّ من ذلك هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف وأنت أكرم لي من زيد أي أشد إكراماً وهذا المكان أقفر من غيره أي أشدّ إقفاراً وهذا الكلام أخصر وفي أمثالهم أفلس من ابن المذلق وأحمق من هبنقة"(٥٦).

وعلّل الرضيّ الأستراباذي سبب بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المجرد، وعدم بنائه من المزيد بأنّ شرط اسم التفضيل أن يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء أفعل منه، ألا ترى أنّك إذا أردت بناء أفعل من "استخرج" فإن لم يحذف منه شيء لم يمكن، وإنْ حذفت الزوائد، حتى قلت هو أخرج لم يعلم أن المراد كثير الخروج أو كثير الاستخراج(٥٧).

وأجاز سيبويه بناءه من المزيد بالهمزة؛ وذلك لكثرته، نحو: أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من ذاك(٥٨). ويتفق معه في ذلك بعض المعاصرين(٥٩)، وذهب أبو الحسن الأخفش، والمبرّد إلى أنّ أفعل التفضيل يُبْنَى من كلّ فعل ثلاثي لحقته زوائد، قلّت أو كثرت(٦٠).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بناءه من المزيد بشرط أمن اللبس(٦١).

وإذا تتبعنا ما ورد من أسماء التفضيل في سنن ابن ماجة نجد أنّ كلّ ما ورد منها ورد من الثلاثي المجرد، ما عدا مادّتين فقط هما (أحْصَن، وأتْقى) وردتا من المزيد، فقد وردت (أحْصَن) في مثل قوله – عليه الصلاة والسلام –: "يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءَة فليتزوج. فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج"(٦٢).

و(أحصن) من الفعل (أحْصَن) أي: عفّ، ورد في القاموس المحيط "وأحْصَنَها البعل وحَصَّنها وأحْصَنَتْ هي فَهِي مُحْصِنَةٌ ومُحْصَنَة: عفّت"(٦٣).

ومثال (أتْقَى) قوله صلى الله عليه وسلم: "... اجتمعوا فكانوا على قلب أتْقَى عبدٍ من عبادي لم يزد في مُلْكِي جَنَاحُ بَعُوضَة ..."(٦٤).

فـ (أتْقَى) من اتّقى؛ وذلك لأنه لو كان من الثلاثي لقيل فيه أوقى كما قيل الأوفى من وفي.

٣- أنْ يكون تامّاً:

يرى جمهور النحاة أنّ أفعل التفضيل لا يبنى إلا من الفعل التامّ، ولا يصاغ من الأفعال الناقصة؛ لأنّها لا تدلّ على الحدث(٦٥)، وذهب الكوفيون والرضي إلى أنّه يبنى من الناقص أيضاً، فيقال: هو أكون منك منطلقا، وهو أصير منك غنياً، أي: أشدّ انتقالاً إلى الغنى(٦٦).

ذكر ابن هشام الأنصاري "ولا من نحو كان وظلّ وبات وصار؛ لأنّها غير تامّة"(٦٧).

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة رأي الكوفيين(٦٨).

أمّا في سنن ابن ماجة فلم يُبْنَ اسم التفضيل إلا من الفعل التام، ولم يصغ من الأفعال الناقصة، وهذا يؤكّد رأي جمهور النحاة الذين قالوا: إنّ اسم التفضيل لا يصاغ إلا من الفعل التامّ.

٤- أن يكون متصرّفاً:

أجمع النحاة على أنّ أفْعَل يُبْنَى من الفعل المتصرف، فلا يبنى من الفعل الجامد نحو: بئس، ونعم، وليس، وعسى(٦٩).

ذكر الصبّان "وشذّ ما أعساه وأعس به ... بمعنى ما أحقه وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرف. وغلطه الدماميني بأنّ الفعل الجامد عسى الذي هو من أفعال الرجاء، وليس قولهم: ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة، بل من عسى أخرى، تؤدّي معنَى ما أحقه وأحقق به"(٧٠).

أمّا في سنن ابن ماجة فكلّ ما ورد من أسماء التفضيل ورد من الأفعال المتصرّفة، ولم يأتِ من الأفعال الجامدة مطلقاً.

٥- أن يكون قابلاً للكثرة أو التفاوت:

يشترط النحاة لبناء اسم التفضيل أنْ يقبل فعله الكثرة والتفاوت، أي: قابلاً للزيادة والنقصان، فلا يقال لمن مات أو فني، أمْوَت منه، ولا أفنى إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض(٧١).

ذكر الشيخ أحمد الحملاوي أن التفاوت يعني التفاضل، والحدث غير القابل للتفاوت هو الذي لا وسط بينه وبين ضدّه(٧٢).

وفي سنن ابن ماجة نجد أنّ كلّ أسماء التفضيل الواردة فيه قابلة للكثرة والتفاوت، أو التفضيل المطلق.

٦- أن يكون مثبتاً:

أجمع النحاة على أن أفعل التفضيل لا يبنى من منفي، سواء أكان ملازماً للنفي نحو: "ما عاج بالدواء" أي: ما انتفع به، أو غير ملازم نحو: "ما قام زيد" حتى لا يلتبس المنفي بالمثبت(٧٣).

أمّا في سنن ابن ماجة فكلّ ما ورد من أسماء التفضيل وردت بالإثبات، ولم ترد بالنفي، وهذا يؤكد قول النحاة.

٧- أنْ يكون مبنيّا للمعلوم:

أجمع جمهور النحاة على أنّ (أفْعَل) لا يُبنى من المبني للمجهول، خوفاً من أن يؤدّى إلى اللبس، وخوفاً من أنْ تبقى أفعال كثيرة لا يتعجب منها، ولأنّ الفاعل هو المقصود في المعنى، والمفعول فضلة(٧٤).

وما ورد منه، نحو: أعذر، وألوم، وأشهر، أي: أكثر معذورية، وأكثر ملومية ومشهورية حكم عليه النحاة بالشذوذ(٧٥). وذهب ابن مالك إلى أن أفعل قد يبنى من المبني للمجهول إذا أمِن اللبْس(٧٦)، ذكر ابن مالك "ويصاغ من فعل المفعول المأمون فيه اللبس أفعل التفضيل كما صيغ منه فعل التعجب"(٧٧)، وقال ابن الناظم: "وأمّا قولهم: "أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأعنى بحاجتك" فلا تعد شاذة وإن كانت من فعل ما لم يسم فاعله لأنّه لا لبس فيها إذ لم يستعمل لها فعل فاعل"(٧٨).

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية ما ذهب إليه ابن مالك(٧٩).

وإذا تتبعنا ما ورد من أسماء التفضيل في السنن نجد أنّها لم ترد إلا من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم، ولم ترد من المبني للمجهول مطلقًا.

٨- ألا يكون الوصف من فعله على وزن (أفْعَل) الذي مؤنّثه (فَعْلاء):

وذلك ما دلّ على لون أو عيب أو حلية، وذلك لأنّها جاء منها (أفْعَـل) دون قصد التفضيل، نحو: أحمر، وأبيض، وأعور(٨٠)، ذكر سيبويه "وزعم الخليل أنهم إنّما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعَلهُ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعلٌ من هذا النحو. ألا ترى أنّك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرْجله، إنّما تقول: ما أشدّ يده وما أشدّ رجله ونحو ذلك"(٨١).

وذهب سيبويه والزمخشري والرضيّ إلى أن أفعل يبنى ممّا يكون الوصف منه على أفعل وفعْلاء إذا كان معنوياً، نحو: أحْمَق، وألدّ، وأجهل، وأخرق، وليس عيباً ظاهراً أو لوناً(٨٢)، ذكر سيبويه "وأمّا قولهم في الأحمق: ما أحمقه ...، وفي الألدّ ما ألدّه، فإنّما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما ألده بمنزلة ما أمْرَسه وما أعلمه، وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجَنّه؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده"(٨٣).

وقد أجاز الكسائي وهشام والأخفش بناءه من العاهات نحو ما أعوره، ويرى الكسائي وهشام بناءه من الألوان أيضاً نحو: ما أحمره، غير أنّ بعض الكوفيين يرون بناءه من السواد والبياض فقط دون سائر الألوان. وذلك لأنهما الأصل في الألوان(٨٤)، وقد أقرّ مجمع اللغة العربية ما ذهب إليه الكوفيون والكسائي وهشام والأخفش(٨٥)، وهذا الرأي هو الأقرب للصواب؛ لما فيه من البساطة والسهولة وعدم التعقيد.

وإذا قارنا بين أقوال النحاة والواقع اللغوي في سنن ابن ماجة نجد أنّ كل أسماء التفضيل لم تأت مما دلّ على لون أو عيب أو حلية على وزن أفْعَل فَعْلاء مباشرة بدون فعل مساعد تتوفر فيه كلّ الشروط ما عدا لفظ واحد هو (أبْغَض) وقد اختلف فيه العلماء.

وردت (أبْغَض) في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَإنّ من أبغض القرّاء إلى الله الذين يَزُورُون الأمراء"(٨٦).

ورد في القاموس المحيط "وأبْغُضُه ويَبْغُضُني بالضمّ: لغة رَديّة. وما أبغضه لي: شاذّ. وأبْغَضُوه: مَقَتُوه"(٨٧).

قال الجوهري: "قولهم ما أبغضه لي شاذ لا يقاس عليه، والتعجب لا يكون من أفعل إلا بأشدّ ونحوه، قال: وليس كما ظنَّ بل هو من بَغُض فلان إلي"(٨٨).

وكلّ ما ورد على وزن (أفعل فَعْلاء) ورد التفضيل منه بفعل مساعد نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّ حوضي لأبْعَدُ من أيلة إلى عدن والذي نفسي بيده! لآنيته أكثر من عدد النجوم. ولهو أشدُّ بياضاً مِنَ اللَّبَنِ، وأحْلَى من العسل ..." (٨٩).

وهذا يؤكد قول جمهور العلماء بأنّ اسم التفضيل لا يأتي من (أفعل) الذي مؤنثه فَعْلاء كثيراً، ولكن وردت بعض الشواهد تدلّ على ذلك في لغة العرب، وهي تؤكد ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، والكسائي والزمخشري ومجمع اللغة العربية.

صوغ اسم التفضيل ممّا فقد أحد الشروط:

إذا لم تتوفر الشروط السابقة في الفعل الذي يراد بناء اسم التفضيل منه فيرى النحاة أنّه يبنى من فعل تتوافر فيه هذه الشروط، ثمّ يؤتى بمصدر الفعل الذي لا يصلح لبناء أفعل منه، فينصب على التمييز، فيُقال: هو أسرع انطلاقاً، وأشدّ سمرة، وأقبح عوراً، وأكثر دحرجة، ونحو ذلك(٩٠).

ذكر الزمخشري "لا يقال في أجاب وانطلق ولا في سَمُر وعور هو أجوب منه وأطلق، ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصّل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ (أفعَل) ممّا يصاغ منه، ثمّ يميز بمصادرها، كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشدّ سمرة، وأقبح عَوراً"(٩١).

وكذا المنفي والمبني للمجهول إلا أنّ مصدرها يكون مؤوّلاً لا صريحاً نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب(٩٢).

أمّا الفعل الناقص فيجوز أن يؤتى بالمصدر الصريح والمصدر المؤول، ذكر الصبّان "تقول ما أشدّ كونه جميلاً، أو ما أكثر ما كان محسناً"(٩٣).

أمّا إذا كان الفعل جامداً غير متصرف، أو كان معناه غير قابل للتفاوت والكثرة، فإنّه لا يؤتى منه باسم التفضيل، لا بطريق مباشر، ولا بطريق غير مباشر، وما جاء منه فهو شاذّ(٩٤).

ويجوز فيما استوفى الشروط أن يصاغ أفعل التفضيل له من فعل آخر مستوفٍ للشروط على أن يميز بمصدر الفعل الأصلي فإذا أردنا التفضيل من الفعل (علم)؛ فإننا نقول: خالد أعلم من عادل، ويمكن أن نقول: خالد أغزر علماً من عادل، ونحو: الذكيُّ أعمق فَهْماً، والعاجز أقلّ فضلاً(٩٥).

ومثال ما صيغ منه اسم التفضيل بواسطة فعل مساعد تتوفر فيه كلّ الشروط قوله – عليه الصلاة والسلام: "... ارجعوا فَسَنَحْفِرُهُ غداً، فيعيدُهُ الله أَشدَّ ما كان ..." [٩٦].

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "... والله! ما كنت، بَعْدُ، أَشَدَّ بَصِيرةً بك منّي اليوم"[٩٧].

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام –: "فما مجادلة أَحَدِكُم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا أشدّ مُجَادلةً منَ المؤمنين لِرَبّهم في إخوانِهم الذين أُدْخِلُوا النار"[٩٨].

بناء اسم التفضيل على وزن (فَعْل):

قد يبنى اسم التفضيل على وزن (فَعْل)، وذلك في ثلاثة ألفاظ هي: خير، وشرّ، وحبّ، ويرى النحاة أن الأصل فيها: أخير، وأشر، وأحبّ فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال[٩٩].

وقال الأخفش حذفت لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف، فَعَلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما[١٠٠].

ذكر ابن مالك "ولمّا كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشرّ اختصروها فحذفوا همزتها فقالوا في المدح: خير من كذا، وفي الذم: شر من كذا. ورفض أخير وأشرّ إلا فيما ندر كقراءة أبي قلابة: "سيعلمون غداً من الكذّاب الأشرُّ"، وكقول الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير"[١٠١]

وإذا تتبعنا ما ورد من (فَعْل) في سنن ابن ماجة نجد أنه قد ورد في لفظين هما: (خير، وشرّ).

فقد وردت خير في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّ هذا الشهر قد حضركم وفيه ليلة خير من ألف شهر"[١٠٢].

ومثال (شرّ) قوله – عليه الصلاة والسلام –: "مِنْ شرِّ النّاس منزلة عند الله، يوم القيامة، عبدٌ أذهب آخِرَتَهُ بدنيا غيره"[١٠٣].

ولم ترد (خير) على الأصل بزيادة الهمزة أي (أخير) مطلقاً في السنن.

أمّا اللفظ الثالث – الذي ذكره النحاة – وهو (حبّ) فلم يأت إلا على الأصل، أي: بزيادة الهمزة (أحبّ)، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "لأَنْ أُشَيِّعَ مجاهداً في سبيل الله فأَكُفَّهُ على رحله، غَدْوة أو روحة، أَحَبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها"[١٠٤]، ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام–: "ما عَمِل ابن آدم يوم النحر عملاً أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من هراقة دمٍ"[١٠٥].

وبذلك يمكن أن نقول أن (فعلاً) لا يطّرد إلا في لفظين فقط هما: خير، وشرّ، أمّا حبّ فلم يأت إلا على الأصل، وهذا لا يرجح حذف الهمزة منه كما ذكر بعض النحاة.

بناء اسم التفضيل على وزن (فُعْلَى):

تُبنى (فُعْلَى) بنفس شروط (أفعَل) السابقة من نفس المادّة، فيُقال: أكْبَر وكُبْرَى، وأصْغَر وصُغْرَى.

ويشترط لبنائها أن تعرّف أو تضاف، فلا يقال: عظمى، وفُضْلَى، ولكن يقال: العظمى والفضلى، أو عظمى البنات وفضلاهنّ[١٠٦].

وإذا اعتلّت لامها قلبت ياء، نحو الدنيا والعليا، وقد تأتي على الأصل، نحو: القصوى، ولكن هذا شاذ[١٠٧].

ذكر د. عبد الله الأسطى "ومن ذلك قولنا: "جُلّى"، و"دنيا" صارت الأولى اسماً للحادثة العظيمة، وصارت الثانية اسماً للحياة بعد أنْ كانت "دنيا" مؤنّث "الأدنى" وكانت "جلّى" مؤنّث "الأجلّ""[١٠٨].

أمّا في السنن فقد وردت (فُعْلى) في ستة ألفاظ، هي: (الدنيا، الوسطى، أخرى، الوثقى، عليا، كبرى) معرّفة بأل أو مضافة، ما عدا لفظاً واحداً هو (أخرى) قد ورد نكرة في بعض المواضع، في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أدرك مِنَ الجمعة ركْعَةً فلْيَصِلْ إليها أخرى"[١٠٩].

ومثال (فُعْلى) المعرّفة بأل قوله صلى الله عليه وسلم: "الملحمة الكبرى وفتْح القسطنطينية وخروج الدجّال، في سبعة أشهر"[١١٠].

ومثال (فُعْلى) المضافة قوله صلى الله عليه وسلم: "أعظم الناس همّاً، المؤمن الذي يَهُمّ بأمْر دُنْيَاهُ وأمْر آخِرته"[١١١].

وقد قلبت لامها ياء في مادّتين هما: (الدنيا، والعليا) في مثل قول رسول الله – عليه الصلاة والسلام –: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله"[١١٢].

حالات أفعل التفضيل:

ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات، وهي:

١- مجرداً من أل والإضافة.

٢- محلًّى بأل.

٣- مضافاً.

١- المجرد من أل والإضافة:

يرى النحاة أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة يلزم الإفراد والتذكير دائماً، فلا يثنى أو يجمع أو يؤنَّث، فيقال: هو أفضل من زيد، وهما أفضل من زيد، وهم أشجع من غيرهم، وهند أفضل من زيد، والهندان أفضل من زيد، والهنود أفضل من زيد[١١٣].

ولابد أن تتصل به (من) جارّة للمفضّل عليه، مثل: زيد أفضل من عمرو، ويجوز حذف من ومجرورها إذا دلّ عليهما دليل، مثل: فاطمة أفضل من هند وأجمل، أي: وأجمل منها[١١٤]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [١١٥].

والمقصود خير من الدنيا وأبقى من متاعها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾ [١١٦]. أي: وأخفى من السر. وهذا الحذف يكثر في الخبر ويقلّ في الصفة، وذلك من قبل أنّ الغرض من الخبر إنما هو الفائدة، وقد يكتفي في حصولها بقرينة[١١٧]، ومنع الرماني الحذف إلا مع الخبر[١١٨]، ذكر المرادي "إذا وقع أفعل التفضيل خبراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده ... وإن لم يكن خبراً قلّ الحذف كالحال والصفة"[١١٩].

ولا يجوز تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل إلا بشرط أن يكون مجرورها اسم استفهام، مثل: ممن أنت أفضل؟، أو مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: من غلام أيّهم أكرم أنت؟، ومن أي رجل أنت أكرم[١٢٠]، ومنع الفارسي التقديم مطلقاً، وأجاز أبو حيّان التقديم بلا شروط[١٢١].

وإذا تتبعنا ما ورد من اسم التفضيل في السنن المجرد من أل والإضافة نجد أنه قد لزم الإفراد والتذكير في كلّ حالاته، وقد جاءت معه (من) في أغلب المواضع، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "ما كَسَب الرجل كسباً أطيب من عمل يده"[١٢٢].

فـ (أطيب من عمل يده) جاء اسم التفضيل (أطيب) مجرداً من أل والإضافة، وأتى المفضل منه مجروراً بمن (من عمل يده) والتزم اسم التفضيل الإفراد والتذكير.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه"(١٢٣).

فـ (أفضل من مائة ألف صلاة) جاء اسم التفضيل (أفضل) مجرداً من أل والإضافة، وأتى المفضل عليه مجروراً بمن (من مائة ألف صلاة) والتزم اسم التفضيل الإفراد والتذكير.

وربما يفصل بين اسم التفضيل والمفضل عليه بمعمول اسم التفضيل، وقد ورد ذلك كثيراً في السنن في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"(١٢٤).

فقد فصل بين اسم التفضيل (أطيب) والمفضل عليه (من ريح المسك) بـ (عند الله).

وقد حذفت من ومجرورها لدلالة السياق عليها في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "البسوا ثياب البياض، فإنّها أطهر وأطيب"(١٢٥)، أي: أطيب من غيرها، أو أطيب لكم.

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام –: "ومن اغتسل فالغسل أفضل"(١٢٦)، أي: أفضل من عدمه.

ولم تتقدم من ومجرورها على أفعل التفضيل في السنن مطلقاً.

٢- اسم التفضيل المعرّف بأل:

يجب في هذه الحالة أن يطابق اسم التفضيل المعرّف بأل ما قبله في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فيقال: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهنود الفضليات أو الفُضَل. ولا يجوز أن تتصل به (من) جارّة للمفضّل عليه، فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو، أمّا إذا اتّصلت به (من) فيحكم على ذلك بالشذوذ(١٢٧).

بينما رأى الجاحظ أن (من) قد تصاحب (أفعل التفضيل) المعرّف بأل دون شذوذ(١٢٨).

وإنّما طابق اسم التفضيل موصوفه في حالة الاقتران بأل، لأنّ دخولها عليه أبعد شبهه لأفعل التعجب، بخلاف المقرون بمن. والسبب الذي من أجله منع اسم التفضيل المقترن بأل من أن يؤتى بعده (بمن) هو أنّ (من وأل) يتعاقبان فلا يجتمعان كأل والإضافة(١٢٩).

ذكر الرضي الأستراباذي "لأنّ كلّ واحد منهما يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضول ... ولا فائدة في ذكر واحد منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو ذكر أحدهما، لغواً"(١٣٠).

وقد جاء اسم التفضيل المقترن بأل، بعده (من) في قول الشاعر:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنّما العـــــزّة للكاثر(١٣١)

حيث يدلّ ظاهره أنّ الشاعر قد جمع بين (أل ومن) في (بالأكثر منهم) وهذا الجمع شاذّ؛ ولذلك خرّج النحاة هذا البيت على ثلاثة أوجه(١٣٢):

١- أنّ الألف واللام زائدتان، فلم يمنعا من وجود (من) كما لم يمنعا في الإضافة.

٢- أن (من) فيه ليست لابتداء الغاية بل لبيان الجنس، نحو: أنت منهم الفارس والشجاع: أي من بينهم.

٣- أن (من) متعلقة بأكثر مقدّراً مدلولاً عليه بالموجود المصاحب للألف واللام، كأنّه قال: ولست أكثر بالأكثر حصى.

وإذا تتبعنا ما ورد من اسم التفضيل في السنن نجد أنّه طابق ما قبله في التذكير والتأنيث، ولم تتصل به (من) جارّة للمفضل عليه غالباً، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهمّ اغْفِرْ لي وألحقني بالرفيق الأعلى"(١٣٣).

فـ (الأعلى) اسم تفضيل محلّى بأل فوجب مطابقته لما قبله في النوع والعدد.

ومنه – أيضاً – قوله صلى الله عليه وسلم: "لَقَدْ سَأَلَ الله باسمه الأعظم، الذي إذا سُئِلَ به أعطى، وإذا دُعِيَ به أجاب"(١٣٤).

فقد طابق اسم التفضيل (الأعظم) ما قبله في النوع والعدد ولم تتصل به من.

وقد اتصلت من باسم التفضيل المحلّى بأل في موضع واحد هو قوله صلى الله عليه وسلم "عَمَّارٌ ما عُرض عليه أمران إلا اختار الأرشد منهما"(١٣٥). وهذا يؤكد صواب ما جاء متصلاً بـ (من) مع تعريف أفعل بـ (أل)، وعليه لا حاجة إلى تخريجات النحاة في البيت السابق.

٣- اسم التفضيل المضاف:

لأفعل التفضيل إذا كان مضافاً أحكام تختلف باختلاف المضاف إليه؛ لأنه إمّا أن يكون مضافاً إلى نكرة، وإمّا أن يكون مضافاً إلى معرفة وهي على النحو التالي:

أ – إذا كان مضافاً إلى نكرة:

في هذه الحالة يلزم الإفراد والتذكير، ومطابقة ما بعده لما قبله، فيقال: محمد أعظم رجلٍ، وفاطمة أفضل بنت، والزيدان أفضل رجلين والفاطمات أفضل بنات ... إلخ.

وأجاز الفراء فيما أضيف لنكرة أن يؤنث ويثنى، وقد لزم اسم التفضيل المضاف إلى نكرة الإفراد والتذكير، كما لزم اسم التفضيل المجرد من (أل والإضافة) لاستوائهما في التنكير ولكونهما على معنى (من) (١٣٦).

وأجاز ابن مالك فيه الإفراد مع جمع ما قبل المضاف(١٣٧)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرُۢ بِهِۦۖ﴾ (١٣٨). وقيل التقدير أوّل فريق كافر(١٣٩).

وإذا تتبعنا اسم التفضيل المضاف إلى نكرة في سنن ابن ماجة نجد أنّه قد لزم الإفراد والتذكير كما ذكر النحاة، ولم يرد منه مثنى أو مؤنّث خلافاً لقول الفرّاء، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أصدق كلمة قالها الشاعر، كلمة لبيد ..." (١٤٠).

فقد أضيف اسم التفضيل (أصدق) إلى نكرة فالتزم الإفراد والتذكير، ومنه – أيضاً صلى الله عليه وسلم: "ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج مِنَ المسجد؟"(١٤١).

فقد أضيف اسم التفضيل (أعظم) إلى نكرة فالتزم الإفراد والتذكير.

ب- إذا كان مضافاً إلى معرفة:

في هذه الحالة يجوز فيه وجهان: الأوّل: أن يطابق ما قبله، بمعنى موافقته ما قبله في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع نحو: هما أفضلا القوم، وهم أفضلوا القوم، وهي فضلى النساء. والثاني: أن يلزم الإفراد والتذكير نحو: هم أفضل القوم، وهند أفضل النساء ... وذهب جمهور النحاة إلى أن الأفصح أن يطابق ما قبله(١٤٢).

وذهب أبو بكر الأنباري إلى أن الأفصح أن يلزم الإفراد، وذهب ابن السراج وابن يعيش وابن الدهان إلى أنّه لا يجوز فيه إلا الإفراد(١٤٣).

والرأي الأقرب للصواب هو رأي من قال بالمطابقة وعدمها، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَاۖ﴾ (١٤٤)، فطابق أفعل التفضيل

موصوفه، والموصوف محذوف تقديره (قوماً أكابر)، ولم يقل: (أكبر مجرميها)، ومن عدم المطابقة قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [١٤٥]، ولم يقل – سبحانه وتعالى –: (أحرصي).

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ، وأقربكم مني منازل يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون"[١٤٦].

ولذلك أرى أنّه يجوز المطابقة وعدمها، والدليل على ذلك ورود أمثلة الوجهين في القرآن والسنة، والشعر المحتج به.

واسم التفضيل المضاف إلى نكرة أو معرفة لا تتصل به (من) فلا يقال: زيد أفضل الناس من عمرو، أو أفضل رجل من عمرو، فإذا اقترنت به (من) حمل على الشذوذ[١٤٧].

أمّا اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، ولم يقصد به التفضيل، تعينت المطابقة بمعنى وجوب مطابقة اسم التفضيل ما قبله في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع؛ نحو: الناقص[١٤٨]، والأشجّ[١٤٩]، أعدلا بني مروان، أي: عادلا بني مروان، بمعنى لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. فهما عادلا بني مروان[١٥٠].

أمّا في سنن ابن ماجة فقد ورد اسم التفضيل المضاف إلى المعرفة مطابقاً لما قبله في النوع والعدد في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّ خيركم (أو من خيركم) أحاسنكم قضَاءً"[١٥١]، فقد وردت (أحاسنُكم) بالمطابقة لما قبله في النوع (التذكير) والعدد (الجمع).

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام –: "خياركم من تعلّم القرآن وعلّمه"[١٥٢]، ومنه – أيضاً – قوله صلى الله عليه وسلم: "ولا تقوم الساعة إلا عَلَى شِرار الناس"[١٥٣].

وقد ورد كثيراً في السنن اسم التفضيل مضافاً إلى معرفة والتزم الإفراد والتذكير في مثل قوله – صلى الله عليه وسلم –: "أفضل الصدقة أن يتعلّم المرء المسلم علماً، ثم يُعَلّمه أخاه المسلم"[١٥٤].

فقد أضيف اسم التفضيل (أفضل) إلى معرفة (الصدقة) معرّفاً بالألف واللام فالتزم الإفراد والتذكير، وامتنع وصله بمن فلم يأت المفضل عليه مجروراً بـ (من).

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام –: "إنّ من أعفِّ النّاس قِتْلة أهل الإيمان"[١٥٥].

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن أفعل المضاف إلى معرفة يجوز فيه الوجهان: المطابقة، والإفراد، وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن السراج، وابن الدهان، وابن يعيش الذين أوجبوا الإفراد، إلا أنّه من الملاحظ أنّ الغالب هو الإفراد والتذكير، وقد أشار إلى ذلك الأنباري والأشموني[١٥٦]، وقد أيد ذلك الرأي كثرة اسم التفضيل الواردة في السنن، على الإفراد والتذكير.

ويجوز إضافة اسم التفضيل إلى نكرة مضافة إلى معرفة، ومثال ذلك في السنن قوله – صلى الله عليه وسلم – عندما سُئل عن الجراد: "أكثرُ جُنُودِ اللهِ. لا آكله ولا أحرّمُهُ"[١٥٧].

فاسم التفضيل (أكثر) مضاف إلى نكرة مضافة إلى معرفة، وتسمى هذه الإضافة (محضة أو معنوية)؛ لأنّها تفيد الاسم الأوّل تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، ويعامل الاسم المضاف إلى نكرة معاملة المضاف إلى معرفة[١٥٨].

ونلاحظ في هذه الدراسة أنّ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة أكثر وروداً من اسم التفضيل المضاف إلى نكرة.

دلالة اسم التفضيل

دلالة اسم التفضيل على زيادة المفضّل على المفضّل عليه في صفة اشتركا فيها معاً:

وذلك إذا اتصلت به من جارّة للمفضل عليه، نحو: العسل أحلى من التمر، فالعسل والتمر اشتركا في صفة واحدة وزاد العسل في حلاوته على التمر في حلاوته، أو إذا أضيف، نحو زيد أفضل الناس، فاشترك زيد مع الناس في صفة، وزاد فضله على فضلهم(١٥٩).

ذكر ابن مالك "ولابد من اشتراك المفضول والفاضل فيما أفعل منه إلا أنّه لا يقال في شيئين: هذا أحسن من هذا أو: هذا أطول من هذا إلا إذا اشتركا في الحسن والطول، وكذلك في غيرهما"(١٦٠).

وذكر السيوطي "ولا يخلو أفعل التفضيل المجرّد من أل والإضافة المقرون بـ "من" من مشاركة المفضل في المعنى (غالباً ولو تقديراً) قال أبو حيّان: فإذا قيل: سيبويه أنحى من الكسائي، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو. والمراد بقولنا: "ولو تقديراً" مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين: هذا أحبّ إليّ من هذا، وفي الشريرين: هذا خيرٌ من هذا"(١٦١).

وأجاز الفرّاء والكوفيون التفضيل بلا مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في صفة واحدة، نحو: الصيف أحرّ من الشتاء، فالصيف زائد في حرّه على الشتاء في برده، فليس بينهما وصف مشترك، وكقولهم: العسل أحلى من الخلّ، والمعنى أن العسل زائد في حلاوته على الخلّ في حموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده(١٦٢).

وإذا تتبعنا سنن ابن ماجة وجدنا أن الدلالة الأصلية لأفعل التفضيل هي زيادة المفضّل على المفضّل عليه في صفة اشتركا فيها معاً، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم، أعظم أجراً من المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم"(١٦٣).

ففي هذا الحديث الشريف اشترك كلا المؤمنَيْن في الأجر، ولكن المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم زاد أجره على المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم.

ومثال المضاف قوله صلى الله عليه وسلم: "أفضل الذكر، لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء، الحمد لله"(١٦٤).

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام –: "إنّ منْ أحْسَن الناس صَوْتاً بالقرآن، الذي إذا سمعتُمُوه يقرأ حَسِبْتُمُوه يخشى الله"(١٦٥).

دلالة اسم التفضيل على التفضيل المطلق:

قد يدلّ اسم التفضيل على التفضيل المطلق أي يقصد تفضيله على كلّ من سواه مطلقاً لا على المضاف إليه وحده، وذلك إذا كان معرّفاً بـ (أل) نحو: زيد الأفضل.

أو مجرّداً منها ولم تتصل به (من) جارّة للمفضل عليه، نحو: الله أكبر(١٦٦).

ومنه في السنن قوله صلى الله عليه وسلم: "لَقَدْ سأل الله باسمه الأعظم ..." (١٦٧).

فالأعظم هنا وصف لاسم الله عز وجلّ بأنّه أعظم من كلّ اسم، ومنه قوله – عليه السلام: "اللهُمَّ اغْفِر لِي وألْحِقْنِي بالرفيق الأعْلَى"(١٦٨). فالأعلى هنا وصف لله بأنّه أعلى من كلّ شيء.

ومثال المجرّد من (أل) ولم تتصل به من جارّة للمفضّل عليه ودلّ على التفضيل المطلق قوله صلى الله عليه وسلم: "لا إله إلا اللهُ واللهُ أكْبَرُ .. لا إله إلا أنَا وأنَا أكْبَرُ"(١٦٩).

فقد دلّت (أكبر) على التفضيل المطلق؛ لأنَّ الله أكبر من كل شيء.

دلالة اسم التفضيل على اسم الفاعل والصفة المشبهة:

وقد يخرج اسم التفضيل عن دلالته الأصليّة، فيدلّ على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، إذا لم يقترن بـ (أل) ولم يضف إلى نكرة، ولم يكن معه مفضول لفظاً ولا تقديراً[١٧٠].

وهذا عند المبرّد مطّرد، حيث قال: "واعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطّرد"[١٧١].

وذكر الرضي "واعلم أنّه يجوز استعمال أفعل، عارياً عن اللام والإضافة ومن، مجرداً عن معنى التفضيل مؤوّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصح"[١٧٢].

وذهب جمهور النحاة أنّ هذا ليس مطّردًا، ولكن يقتصر فيه على السماع[١٧٣]. ذكر أبو حيان "قال ابن مالك: وتأويله باسم فاعل، أو صفة مشبهة مطّرد عند أبي العباس، والأصح قصره على السماع"[١٧٤].

ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[١٧٥]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[١٧٦]، أي: ربُّكم عالم بكم[١٧٧].

وإذا تتبعنا سنن ابن ماجة نجد أن اسم التفضيل قد دلّ على اسم الفاعل، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "مَا من مجروح يجرح في سبيل الله، والله أعْلَمُ بمن يجرح في سبيله"[١٧٨].

و(الله أعلم)، أي: عالم، ومنه – أيضاً – قوله – عليه السلام –: "... وهو أعْلَمُ بما قال عَبْدُهُ"[١٧٩]، أي: عالم.

وقد تضمّن اسم التفضيل معنى الصفة المشبهة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "لزوال الدنيا أهْوَنُ على الله من قتل مُؤْمِن بغير حق"[١٨٠]. أي: هيّن، قيل: إن اسم التفضيل هنا يتضمّن معنى الصفة المشبّهة، لأنّه لا مشارك لله في علمه، ولا يتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فليس لديه هيّن وأهون، فكلّ شيء هيّن عليه سبحانه وتعالى[١٨١].

وذكر ابن يعيش "ويجوز أن يكون أهون ههنا بمعنى هيّن لأنه سبحانه ليس عليه شيء أهون من شيء"[١٨٢].

دلالة اسم التفضيل مما جاء عن طريق صياغة أفعل التفضيل من فعل مساعد، وكان يمكن التفضيل منه مباشرة لاستيفائه الشروط:

يدل اسم التفضيل ممّا جاء عن طريق صياغة أفعل التفضيل من فعل مساعد وكان يمكن التفضيل منه مباشرة على وصف زائد على مجرّد التفضيل، وصف يبين نوع الحدث أو درجته أو رتبته[١٨٣].

من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أعطِهِ. فإنّ! خيرَ النّاس أحسنهم قضاءً ..."[١٨٤].

فـ (أحسنهم قضاء) ليس المقصود به مجرد التفضيل في القضاء بل أحسنيته أيضاً.

دلالة اسم التفضيل عن بعد الفاضل من المفضول، وتجاوزه عنه:

كقولك: أنت أعَزّ عليّ من أن أضربك: أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليّ[١٨٥]. ومثل ذلك: فلان أجلّ من الرياء، وأعظم من الخيانة، أي: فلان أبعد الناس من الرياء، بسبب جلاله، وأبعد من الخيانة بسبب عظمته[١٨٦]، ذكر د. فخر الدين قباوة " وقد يراد بالتفضيل البُعْد. نحو العالم أعْقَل من أن يكذب. فليس مثل هذا تفضيل للعالم على الكذب. وإنّما ضمّن "أعقَلُ" معنى "أبْعَدُ" وحذف المفضّل عليه للتعميم. والمراد: العالم أبعد الناس من الكذب. ومن هذا أيضاً: الكريم أعظم من الخيانة، وأنت أعجز من أن تفكر، والظالم أضعف من أن يُنْصِف"[١٨٧].

أمّا في السنن فلم ترد دلالة اسم التفضيل عن بعد الفاضل من المفضول، وتجاوزه عنه.

دلالة أفْعَل على غير التفضيل:

أي أنْ يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل كقولهم: "الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان" أي هما العادلان، ولا عدل في غيرهما[١٨٨].

من ذلك في سنن ابن ماجة قوله صلى الله عليه وسلم: "أوّل الآيات خروجاً، طلوع الشمس مِنْ مغربها"[١٨٩].

فأوّل هنا لا يراد به التفضيل.

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّما الأعمال كالوعاء. إذا طاب أسْفَلُهُ، طاب أعْلاه، وإذا فسد أسفله، فسد أعلاه"[١٩٠].

فأسفل وأعلى في الحديث الشريف لا يدلان على التفضيل.

الدلالة الزمنية لأفعل التفضيل:

يدلّ أفعل التفضيل على الاستمرار والدوام، ما لم توجد قرينة تجعله يدلّ على غير ذلك، ذكر أ. عبّاس حسن "ويدلّ أفعل التفضيل – في أغلب صوره – على الاستمرار والدوام، ما لم توجد قرينة تعارض هذا، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة"[١٩١].

وأختم هذا الفصل بنتيجة استقراء اسم التفضيل في سنن ابن ماجة من خلال جداول الحصر الآتية:

١- جدول صيغة (أفْعَل)

م	المادّة	تكرارها	طريقة ورودها
١	أحسن	١٨	أحسن، وأحاسن
٢	أعلى	٧	الأعلى، وأعلاها
٣	أدنى	٩	الأدنى، أدناها
٤	أرفع	٤	
٥	أشد	١٤	
٦	أعلم	٥	
٧	أحبّ	٢٢	الأحبّ، وأحبّ
٨	أوّل	١٥	أوّل، والأوّلين، والأوّلون
٩	آخر	٤	
١٠	أسفل	١٤	
١١	أرشد	١	

م	المادّة	تكرارها	طريقة ورودها
١٢	أصدق	٥	
١٣	أقضى	١	
١٤	اقرأ	١	
١٥	أعظم	٢٣	
١٦	أقرّ	١	
١٧	أفرض	١	
١٨	أرحم	١	
١٩	أفضل	٢٨	
٢٠	أفقه	٥	
٢١	أحفظ	١	
٢٢	أوعى	١	
٢٣	أبغض	١	
٢٤	أكثر	١٧	أكثر، والأكثرون
٢٥	أسبغ	١	
٢٦	أنظف	١	
٢٧	أزكى	١	
٢٨	أطيب	١١	
٢٩	أطهر	٢	
٣٠	أندى	١	
٣١	أكبر	١٩	
٣٢	أرجح	١	
٣٣	أوزن	١	
٣٤	أزيد	١	
٣٥	أكرم	٥	
٣٦	أبعد	٣	
٣٧	أثقل	١	
٣٨	أقدم	١	
٣٩	أضعف	٣	
٤٠	أجود	٢	
٤١	أحرم	٤	
٤٢	أعزّ	١	
٤٣	أمنع	١	
٤٤	الأمثل	٤	
٤٥	أخوف	٤	
٤٦	أطول	٣	
٤٧	أمدّ	٢	
٤٨	أسمن	١	
٤٩	أدَرّ	١	

م	المادّة	تكرارها	طريقة ورودها
٥٠	أجود	١	
٥١	أهون	٥	
٥٢	أغبط	١	
٥٣	أحق	١	
٥٤	أجدر	١	
٥٥	أعْبَد	١	
٥٦	أشكر	١	
٥٧	أقلّ	٢	
٥٨	أتقى	١	
٥٩	أشقى	١	
٦٠	أيسر	١	
٦١	أفظع	١	
٦٢	أهَمّ	١	
٦٣	أحلى	٢	
٦٤	أعمّ	١	
٦٥	أكفى	١	
٦٦	أنعم	١	
٦٧	أحق	١٣	
٦٨	أوثق	١	
٦٩	أنفس	١	
٧٠	أغلى	١	
٧١	أغضّ	١	
٧٢	أحصن	١	
٧٣	أعذب	١	
٧٤	أنتق	١	
٧٥	أرضى	١	
٧٦	أحرى	١	
٧٧	أجدر	١	
٧٨	أعدل	١	
٧٩	أعفّ	١	
٨٠	أوْلى	٤	
٨١	أنفع	١	
٨٢	أهْيَبُ	١	
٨٣	أرغب	١	
٨٤	أرضى	١	
٨٥	أقصى	٥	الأقصى، وأقصاهم
المجموع		٣٣٥	

٢- جدول صيغة (فُعْل)

م	المادّة	تكرارها	طريقة ورودها
١	خير	١١٠	وردت بلفظ خير، وخيار
٢	شرّ	١٣	وردت بلفظ شرّ، وشِرار
المجموع		١٢٣	

٣- جدول صيغة (فُعْلَى)

م	المادّة	تكرارها	طريقة ورودها
١	الدنيا	٩٥	
٢	أخرى	١٠	
٣	أولى	٧	
٤	الوثقى	١	
٥	عليا	١	
المجموع		١١٤	

٤- حالات اسم التفضيل

م	المادة	تكرارها	طريقة ورودها
١	المجرد وذكرت بعده (من)	١٥٣	
٢	المجرد وحذفت بعده (من)	٨٤	
٣	المقترن بـــ (أل)	١٤٠	
٤	المضاف إلى المعرفة	١٦١	
٥	المضاف إلى النكرة	٩	
٦	محلَّى بأل وذكرت بعده (من)	١	
المجموع		٥٤٨	

وبعد عرض هذه الجداول نستنتج الآتي:

١- صيغة (أفْعَل) هي أكثر صيغ التفضيل وروداً، وهي الأصل.

٢- خَيْر وشرّ لم يردا في السنن إلا بحذف الهمزة، في حين أحبّ ورد بالهمزة، ولم يرد بدونها مطلقاً.

٣- وردت خمس موادّ فقط على وزن (فُعْلَى).

٤- المضاف إلى المعرفة كان أكثر حالات اسم التفضيل وروداً، ثمّ يليه المجرد وذكرت بعده (من)، ثم يليه المقترن بأل، ثمّ المجرّد وحذفت بعده (من)، وقلّ المضاف إلى النكرة، وندر المحلّى بأل وذُكِرت بعده (من).

الخاتمة

من خلال دراستي لموضوع (اسم التفضيل في سنن ابن ماجة دراسة صرفية دلالية) واستعراض أقوال النحاة والصرفيين القدامى والمحدثين في هذا الموضوع، ومناقشة آرائهم، وبيان الاختلاف فيها إن وُجد، وترجيح ما أمكن ترجيحه منها، ثمّ مقارنته بالواقع اللغويّ في سنن ابن ماجة، توصّلت إلى النتائج الآتية:

١- أنّ أفْعَل التفضيل قد يُبنى مما لا فعل له، وهذا يخالف ما ذهب إليه جمهور النحاة، فقد ذهبوا إلى أنّ أفعل لا يبنى إلا مما له فعل.

٢- أنّ أفْعَل التفضيل قد يُبنى من المزيد بالهمزة، وهذا يؤيد قول سيبويه والمبرد والأخفش، وما أقره مجمع اللغة العربيّة، في حين لم يرد أفعل التفضيل من المزيد بغير الهمزة في السنن.

٣- كل ما ورد على وزن (أفْعَل فعْلاء) ورد التفضيل منه بفعل مساعد في سنن ابن ماجة، وهذا يؤكد قول جمهور العلماء بأنّ اسم التفضيل لا يأتي من (أفعل) الذي مؤنثه فَعْلاء كثيراً، ولكن وردت بعض الشواهد تدلّ على ذلك في لغة العرب، وهي تؤكّد ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، والكسائي والزمخشري ومجمع اللغة العربيّة.

٤- خير وشرّ لم يردا في السنن إلا بحذف الهمزة، في حين أنّ (حَبّ) لم يأتِ إلا بزيادة الهمزة، وهذا لا يرجح حذف الهمزة منه كما ذكر بعض النحاة.

٥- أنّ اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة قد لزم الإفراد والتذكير في كلّ حالاته في السنن، وقد جاءت معه (من) في أغلب المواضع، وقد حذفت من ومجرورها في بعض المواضع الأخرى لدلالة السياق عليها، ولم تتقدّم من ومجرورها على أفْعَل التفضيل في السنن مطلقاً.

٦- أنّ أفعل التفضيل المعرّف بأل قد تتصل به من ومجرورها قليلاً أو نادراً.

٧- أنّ اسم التفضيل المضاف إلى نكرة في السنن قد لزم الإفراد والتذكير كما ذكر جمهور النحاة، ولم يرد منه مثنى أو مؤنّث كما ذكر الفرّاء.

٨- أنّ أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز فيه: المطابقة لما قبله، والإفراد، وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن السراج، وابن الدهان، وابن يعيش الذين أوجبوا الإفراد. إلا أنّه من الملاحظ أنّ الغالب هو الإفراد والتذكير، وقد أشار إلى ذلك الأنباري والأشموني، وقد أيَّدَ ذلك الرأي كثرة اسم التفضيل الواردة في السنن على الإفراد والتذكير.

٩- أنّ اسم التفضيل يدلّ على زيادة المفضل على المفضل عليه في صفة اشتركا فيها معاً، أمّا ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من أنّ اسم التفضيل قد يأتي بلا مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في صفة واحدة فلم يرد في السنن مطلقاً. وقد ورد من ذلك أمثلة قليلة في لغة العرب.

١٠- أنّ اسم التفضيل قد يخرج عن دلالته الأصليّة ليدلّ على التفضيل المطلق، أو ليدلّ على اسم الفاعل والصفة المشبهة، وهذا يرجح ما ذهب إليه المبرّد.

١١- أنّ أفعل التفضيل قد يستعمل لغير التفضيل وقد وردت أمثلة لذلك في السنن.

Abstract

Preferences in Ibn Magah Prophet Speeches Collection
Grammatical Indicative Study
By Salma Muhammad Salim Hafiza

This treatise is a grammatical indicative applicable study of the speeches of prophet Mohamed, peace be upon him, in Ibn Magah collection of the Prophet speeches. In this Treatise I counted the preference name therein, and classified them according to the language and grammar scientists, I indicated the opinions of the old language and grammar scientists in this subject at the grammatical and indicative levels and cited their opinion, and discussed any differences; then I studied them by applying them to the speeches of Prophet Mohamed, peace be upon him, showing the extent of agreement and disagreement with them.

This Treatise includes an introduction, preface, study content and conclusion which include the main results of the Treatise. I also included a list with the references which helped me in the preparation of this Treatise.

هوامش البحث

(١) الرَبعي: بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى ربيعة، وهي اسم لعدّة قبائل لا يدرى إلى أيها ينسب. والقزويني: بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون. هذه النسبة إلى قزوين وهي من أشهر مدن عراق العجم، خرج منها مجموعة من العلماء: انظر سنن ابن ماجة: ١٥٢٣/٢، وابن ماجة: ٢٦.

(٢) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ٩٠/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٧/١٣، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: ١٤٠/٢، وطبقات المفسرين: ٢٧٣/٢، والأعلام: ١٤٤/٧، ومعجم المؤلفين: ١١٥/١٢، ١١٦.

(٣) سنن ابن ماجة: ١٥٢٠/٢.

(٤) انظر القاموس المحيط: مادّة (موج): ٢٠٣.

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٢٧٩/٤.

(٦) انظر سنن ابن ماجة: ١٥٢٠/٢، ١٥٢٢.

(٧) المصدر السابق: ١٥٢٢/٢.

(٨) انظر المنتظم: ٩٠/٥، وتذكرة الحفاظ: ٦٣٦/٢، وسير أعلان النبلاء: ٢٧٧/١٣، وطبقات المفسرين: ٢٧٣/٢، والأعلام: ١٤٤/٧، ومعجم المؤلفين: ١١٥/١٢.

(٩) انظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٨٢/٣.

(١٠) انظر مرآة الجنان وعبرة اليقظان: ١٤٠/٢، وطبقات المفسرين: ٢٧٣/٢.

(١١) انظر سير أعلام النبلاء: ٢٧٨/١٣، وطبقات المفسرين: ٢٧٣/٢.

(١٢) انظر تذكرة الحفاظ: ٦٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٨/١٣.

(١٣) انظر المنتظم: ٩٠/٥، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان: ١٤٠/٢، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٨٢/٣.

(١٤) انظر تاريخ الأدب العربي: ٢١٠/٢-٢١٢.

(١٥) البداية والنهاية: ٥٨/١١.

(١٦) سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١٣.

(١٧) تهذيب التهذيب: ٥٣١/٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١٣.

(١٨) وفيات الأعيان: ٢٧٩/٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٦٤/٢.

(١٩) انظر شذرات الذهب: ١٦٤/٢.

(٢٠) البداية والنهاية: ٥٨/١١.

(٢١) سير أعلام النبلاء: ٢٧٨/١٣.

(٢٢) انظر سنن ابن ماجة، المقدّمة: ٥.

(٢٣) تذكرة الحفاظ: ٦٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٨/١٣.
(٢٤) طبقات المفسرين: ٢٧٤/٢.
(٢٥) تهذيب التهذيب: ٥٣١/٩.
(٢٦) سنن ابن ماجة: ١٥١٩/٢.
(٢٧) انظر البداية والنهاية: ٥٨، وتذكرة الحفاظ: ٦٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٨٠/١٣، وطبقات المفسرين: ٢٧٤/٢.
(٢٨) سنن ابن ماجة: ١٥١٩/٢، ١٥٢٠.
(٢٩) انظر المنتظم: ٩٠/٥، وتذكرة الحفاظ: ١٩٨/٢، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٨٢/٣، وطبقات المفسرين: ٢٧٤/٢.
(٣٠) سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١٣.
(٣١) شرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٧/٣.
(٣٢) المصدر السابق: ٤٤٧/٣.
(٣٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٠٨/٢، وانظر ارتشاف الضرب: ٢٣١٩/٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٠/١.
(٣٤) شذا العرف في فن الصرف: ٧٨، وانظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٥.
(٣٥) انظر النحو الوافي: ٣٩٥/٣.
(٣٦) انظر شرح المفصّل: ٩١/٦.
(٣٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٣.
(٣٨) انظر المصدر السابق: الصفحة نفسها.
(٣٩) انصر المصدر نفسه: ٤٥٥/٣.
(٤٠) أوضح المسالك: ٢٩٣/٢.
(٤١) المصدر السابق: ٢٩٤/٢.
(٤٢) شرح المكودي: ٢١٠.
(٤٣) شرح الأشموني: ٨٤/٣.
(٤٤) انظر شرح المفصّل: ٩١/٦، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٥٧/٢، وشرح التسهيل: ٤١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٨/٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٨، ٧٩، والنحو الوافي: ٣٩٦/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧، ١٦٨، والتطبيق الصرفي: ٨١.
(٤٥) الكتاب: ١٠٠/٤.
(٤٦) المصدر السابق: الصفحة نفسها، وانظر شرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٨/٣.
(٤٧) شرح المفصّل: ٩٤/٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١.
(٤٨) كتاب في أصول اللغة: ١٢٢/١.
(٤٩) سنن ابن ماجة، المقدمة، كتاب باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. ١٠٤: ٣٩/١.
(٥٠) المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٩٠.
(٥١) شرح المفصّل: ٩٧/٦.
(٥٢) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصبر على المصيبة، ١٥٩٧: ٥٠٩/١.
(٥٣) المصدر السابق، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صفوف النساء، ١٠٠٠: ٣١٩/١.
(٥٤) انظر شرح المفصّل: ٩١/٦، ٩٢، وشرح التسهيل: ٤١٨/٢، وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٩/٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٨.
(٥٥) انظر شرح المفصّل: ٩١/٦، ٩٢، وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٩/٣.
(٥٦) شرح المفصّل: ٩٢/٦.
(٥٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٤٩/٣.
(٥٨) انظر شرح المفصّل: ٩٢/٩، وشرح التسهيل: ٤١٨/٢، وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٥١/٣.
(٥٩) انظر تصريف الأسماء والأفعال: ١٦٨.
(٦٠) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٣.

(٦١) انظر كتاب في أصول اللغة: ١٢١/١.
(٦٢) سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح، ١٨٥٥: ٥٩٢/١.
(٦٣) القاموس المحيط: مادّة حصن: ١٢٣٨.
(٦٤) سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، ٤٢٥٧: ١٤٢٢/٢.
(٦٥) انظر شذا العرف في فنّ الصرف: ٧٩.
(٦٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٤٨/٣، وفي تصريف الأسماء: ٢٠٩.
(٦٧) شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(٦٨) انظر كتاب في أصول اللغة: ١٢١/١.
(٦٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٤٩/٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١٨٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٩، وفي تصريف الأسماء: ٢٠٩.
(٧٠) حاشية الصبّان: ٢٢/٣.
(٧١) انظر شرح التسهيل: ٤١٧/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٩/٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٢.
(٧٢) انظر شذا العرف في فنّ الصرف: ٧٨.
(٧٣) انظر شرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٨/٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٩، وفي تصريف الأسماء: ٢٠٩.
(٧٤) انظر شرح المفصّل: ٩٤/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٣، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٩.
(٧٥) انظر شرح المفصّل: ٩٤/٦، وشرح التسهيل: ٤١٧/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣١٩/٥.
(٧٦) انظر شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٥٧/٢، وشرح التسهيل: ٤١٨/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣١٩/٥.
(٧٧) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٥٧/٢.
(٧٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١٨٣.
(٧٩) انظر كتاب في أصول اللغة: ١٢١/١.
(٨٠) انظر الكتاب: ٩٧/٤، وشرح التسهيل: ٤١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٩/٣، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٩.
(٨١) الكتاب: ٩٨/٤، وانظر شرح المفصّل: ٩١/٦.
(٨٢) انظر الكتاب: ٩٨/٤، وشرح المفصّل: ٩١/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٣، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٩.
(٨٣) الكتاب: ٩٨/٤.
(٨٤) انظر شرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٠/٣.
(٨٥) انظر كتاب في أصول اللغة: ١٢١/١.
(٨٦) سنن ابن ماجة، المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، ٢٥٦: ٩٤/١.
(٨٧) القاموس المحيط: مادّة (بغض): ٦٣٨.
(٨٨) لسان العرب: مادّة (بغض): ٤٥٣/١.
(٨٩) سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب ذكر الحوض، ٤٣٠٢: ١٤٣٨/٢.
(٩٠) انظر شرح المفصّل: ٩٢/٦، وشرح التسهيل: ٤١٩/٢، وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٥١/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٠/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٣/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٩٤/٢، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشرح الأشموني: ٨٦/٣، ٨٧، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٢/١، والنحو الوافي: ٣٩٦/٣-٣٩٨.
(٩١) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٨.
(٩٢) انظر حاشية الصبان: ٢٣/٣.
(٩٣) انظر المصدر السابق ٢٣/٣.
(٩٤) انظر النحو الوافي: ٣٩٦/٣.
(٩٥) انظر في تصريف الأسماء: ٢١١، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٩.
(٩٦) سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها: ٤٠٨٠: ١٣٦٤/٢.

(٩٧) المصدر السابق، كتاب الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها، ٤٠٧٧: ١٣٦٠/٢.
(٩٨) المصدر نفسه، المقدّمة، باب في الإيمان، ٦٠: ٢٣/١.
(٩٩) انظر ارتشاف الضرب: ٢٣٢٠/٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١، وشذا العرف في فنّ الصرف: ٧٨، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٨، والتطبيق الصرفي: ٨١.
(١٠٠) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١٠١/١، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٨.
(١٠١) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٧٠/٢، وانظر شرح التسهيل: ٤١٩/٢، وشرح الأشموني: ٨٥/٣.
(١٠٢) سنن ابن ماجة، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل شهر رمضان، ١٦٤٤: ٥٢٦/١.
(١٠٣) المصدر السابق، كتاب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، ٣٩٦٦: ١٣١٢/٢.
(١٠٤) المصدر نفسه، كتاب الجهاد، باب إذا التقى المسلمان بسيفهما، ٣٩٦٦: ١٣١٢/٢.
(١٠٥) المصدر نفسه، كتاب الأضاحي، باب ثواب الأضحية، ٣١٢٦: ١٠٤٥/٢.
(١٠٦) شرح المفصّل: ١٠٠/٩-١٠٢، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧، ١٦٨.
(١٠٧) انظر المنصف: ١٦٢/٢.
(١٠٨) الطريف في علم التصريف: ٢٧٢.
(١٠٩) سنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، ١١٢١: ٣٥٦/١.
(١١٠) المصدر السابق، كتاب الفتن، باب الملاحم، ٤٠٩٢: ١٣٧٠/٢.
(١١١) المصدر نفسه، كتاب التجارات، باب الاقتصاد في طلب المعيشة، ٢١٤٣: ٧٢٥/٢.
(١١٢) المصدر نفسه، كتاب الجهاد، باب النية في القتال، ٢٧٨٣: ٩٣١/٢.
(١١٣) انظر شرح المفصّل: ٩٥/٦، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٦٠/٢، وشرح التسهيل: ٤٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٨/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٧/٢، وشرح ابن عقيل: ١٧٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٢/١، وهمع الهوامع: ٧٥/٣، ٧٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٩، والتطبيق الصرفي: ٨١، ٨٢.
(١١٤) انظر شرح المفصّل: ٩٧/٦، وأوضح المسالك: ٢٩٤/٢، والنحو الوافي: ٤٠٢/٣.
(١١٥) سورة الأعلى: الآية (١٧).
(١١٦) سورة طه: الآية (٧).
(١١٧) انظر شرح المفصّل: ٩٧/٦، وشرح الأشموني: ٨٨/٣، ٨٩، والنحو الوافي: ٤٠٣/٣.
(١١٨) انظر ارتشاف الضرب: ٢٣٣٠/٥، وهمع الهوامع: ٧٨/٣.
(١١٩) توضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٥/٢.
(١٢٠) انظر شرح التسهيل: ٤٢٠/٣، وأوضح المسالك: ٢٩٨/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٤/٢.
(١٢١) انظر ارتشاف الضرب: ٢٣٣٠/٥، ٢٣٣١، وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٩/٣.
(١٢٢) سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، ٢١٣٨: ٧٢٤/٢.
(١٢٣) المصدر السابق، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، ١٤٠٦: ٤٥١/١.
(١٢٤) سنن ابن ماجة، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصيام، ١٦٣٨: ٥٢٥/١.
(١٢٥) المصدر السابق، كتاب اللباس، باب البياض من الثياب، ٣٥٦٧: ١١٨١/٢.
(١٢٦) المصدر نفسه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، ١٠٩١: ٣٤٧/١.
(١٢٧) انظر شرح المفصّل: ٩٦/٦، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٦٠/٢، وارتشاف الضرب: ٢٣٢١/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٨/٢، وشرح ابن عقيل: ١٧٦/٢، ١٧٩، وشرح المكودي: ٢١١، وشرح الأشموني: ٩٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٣/١، ١٠٤، وهمع الهوامع: ٧٦/٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٠، والنحو الوافي: ٤١٢/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٩.
(١٢٨) انظر الخصائص: ٢١١/١، ٢١٢، و٤٤٣/٢.
(١٢٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٤/١.
(١٣٠) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٤/٣.

(١٣١) ديوان الأعشى، تقديم وشرح وتعليق د. محمد حمود، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٦م: ٩٨.
(١٣٢) انظر الخصائص: ٢١٢/١، و٤٤٣/٢، وشرح التسهيل: ٤٢٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٤/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٢١/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٧/٢، وأوضح المسالك: ٣٠٠/٢، ٣٠١، وشرح ابن عقيل: ١٨٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٤/١.
(١٣٣) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم، ١٦١٩: ٥١٧/١.
(١٣٤) المصدر السابق، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، ٣٨٥٨: ١٢٦٨/٢.
(١٣٥) المصدر نفسه، المقدمة، باب فضائل رسول الله صلى الله عليه وسلم: ٥٢/١.
(١٣٦) انظر شرح التسهيل: ٤٢٩/٢، ٤٣٠، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٦٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٢/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٨/٢، وأوضح المسالك: ٣٠١/٢ وشرح قطر الندى: ٢٨١، وشرح ابن عقيل: ١٧٨/٢، وشرح الأشموني: ٩٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٤/١، وهمع الهوامع: ٧٦/٣، وشذا العرف: ٨٠، والنحو الوافي: ٤١٧/٤، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٩.
(١٣٧) انظر ارتشاف الضرب: ٢٣٢٣/٥، وهمع الهوامع: ٧٦/٣.
(١٣٨) سورة البقرة: من الآية (٤١).
(١٣٩) انظر شرح شذور الذهب: ٤١٧.
(١٤٠) سنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب الشعر، ٣٧٥٧: ١٢٣٦/٢.
(١٤١) المصدر السابق، كتاب الأدب، باب ثواب القرآن، ٣٧٨٥: ١٢٤٤/٢.
(١٤٢) انظر شرح المفصّل: ٩٦/٦، وشرح التسهيل: ٤٢٦/٢، ٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ: ٧٦١/٢، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٥/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٨/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨١/٢، وشرح الأشموني: ٩٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/١، وهمع الهوامع: ٧٦/٣، ٧٧، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٧٠، والطريف في علم التصريف: ٢٧٨.
(١٤٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/٣، وهمع الهوامع: ٧٦/٣، ٧٧.
(١٤٤) سورة الأنعام: من الآية (١٢٣).
(١٤٥) سورة البقرة: من الآية (٩٦).
(١٤٦) انظر هذا الحديث بألفاظ مقاربة في مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٦٧٣٥: ٣٤٧/١١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢١٤/٥.
(١٤٧) انظر الطريف في علم التصريف: ٢٧٨.
(١٤٨) الناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان سمّي بذلك لنقصه أرزاق الجند.
(١٤٩) الأشجّ: هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، سمّي بذلك لأنه كان به شجّة في رأسه.
(١٥٠) انظر أوضح المسالك: ٣٠١/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨١/٢، وشرح الأشموني: ٩٥/٣، وهمع الهوامع: ٧٧/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٧٠، والطريف في علم التصريف: ٢٨٠.
(١٥١) سنن ابن ماجة، كتاب الصدقات، باب حسن القضاء، ٢٤٢٣: ٨٠٩/٢.
(١٥٢) المصدر السابق، المقدّمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، ٢١٣: ٧٧/١.
(١٥٣) المصدر نفسه، كتاب الفتن، باب شدّة الزمان، ٤٠٣٩: ١٣٤١/٢.
(١٥٤) المصدر نفسه، المقدمة، باب ثواب معلّم الناس الخير، ٢٤٣: ٨٩/١.
(١٥٥) المصدر نفسه، كتاب الديات، باب أعف الناس قِتْلة، أهل الإيمان، ٢٦٨١: ٨٩٤/٢.
(١٥٦) انظر شرح الأشموني: ٩٤/٣.
(١٥٧) سنن ابن ماجة، كتاب الصيد، باب صيد الحيتان والجراد، ٣٢١٩: ١٠٧٣/٢.
(١٥٨) انظر شرح ابن عقيل: ٤٤/٢.
(١٥٩) انظر شرح التسهيل: ٤٢١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٣، ٤٥٧، وهمع الهوامع: ٧٨/٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٨١، والنحو الوافي: ٤٠٦/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧، والطريف في علم التصريف: ٢٧١، والتطبيق الصرفي: ٨٠.
(١٦٠) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٦٦/٢.

(١٦١) همع الهوامع: ٧٨/٣.
(١٦٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٧٦٧/٢، وهمع الهوامع: ٧٨/٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٨١، والنحو الوافي: ٤٠٦/٣، وتصريف الأفعال والأسماء: ١٦٧.
(١٦٣) سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، ٤٠٣٢: ١٣٣٨/٢.
(١٦٤) المصدر السابق، كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، ٣٨٠٠: ١٢٤٩/٢.
(١٦٥) المصدر نفسه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب حسن الصوت بالقرآن، ١٣٣٩: ٤٢٥/١.
(١٦٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٢، والنحو الوافي: ٤١٨/٣.
(١٦٧) سنن ابن ماجة، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، ٣٨٥٨: ١٢٦٨/٢.
(١٦٨) المصدر السابق، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، ١٦١٩: ٥١٧/١.
(١٦٩) المصدر نفسه، كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله، ٣٧٩٤: ١٢٤٦/٢.
(١٧٠) انظر شرح التسهيل: ٤٢٧/٢، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٦/٥، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧.
(١٧١) المقتضب: ٢٤٧/٣، وانظر توضيح المقاصد والمسالك: ٩٣٩/٢، وشرح الأشموني: ٩٧/٣، وهمع الهوامع: ٧٧/٣، ٧٨.
(١٧٢) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣.
(١٧٣) انظر شرح التسهيل: ٤٢٧/٢، ٤٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٦/٥، وشرح الأشموني: ٩٧/٣، وهمع الهوامع: ٧٧/٣، ٧٨.
(١٧٤) انظر ارتشاف الضرب: ٢٣٢٦/٥.
(١٧٥) سورة الروم: من الآية (٢٧).
(١٧٦) سورة الإسراء: من الآية (٥٤).
(١٧٧) انظر شرح ابن عقيل: ١٨٢/٢.
(١٧٨) سنن ابن ماجة، كتاب الجهاد، باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى، ٢٧٩٥: ٩٣٤/٢.
(١٧٩) المصدر السابق، كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، ٣٨٠١: ١٢٤٩/٢.
(١٨٠) المصدر نفسه، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً، ٢٦١٩: ٨٧٤/٢.
(١٨١) انظر جامع الدروس العربيّة: ١٦٩.
(١٨٢) شرح المفصّل: ٩٩/٦.
(١٨٣) أسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م: ١٠١، ١٠٢.
(١٨٤) سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب السلم في الحيوان، ٢٢٨: ٧٦٧/٢.
(١٨٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٥/٣.
(١٨٦) انظر النحو الوافي: ٤٠٧/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧.
(١٨٧) تصريف الأسماء والأفعال: ١٦٧.
(١٨٨) انظر شذا العرف في فنّ الصرف: ٨١، والنحو الوافي: ٤١٩/٣.
(١٨٩) سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها، ٤٠٦٩: ١٣٥٣/٢.
(١٩٠) المصدر السابق، كتاب الزهد، باب التوقي على العمل، ٤١٩٩: ١٤٠٥/٢.
(١٩١) النحو الوافي: ٣٩٥/٣.

مصادر ومراجع البحث

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني الإمام الحافظ، إعداد الشيخ كمال محمد محمد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه مُعْجَم ودِراسة، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط١، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م.
- البداية والنهاية، تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ، وثقه وقابل مخطوطاته: الشيخ علي محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط٣، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكمان، الإشراف على الترجمة العربية أ.د. محمود فهمي حجازي، بلا رقم طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، نقل الكتابة إلى العربية أ.د. عبد الحليم النجار، أ.د. السيد يعقوب بدر، أ.د. رمضان عبد التواب.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، صُحِّح عن النسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي، تحت إعانة وزارة معارف الحكومة العالية الهندية، بلا رقم طبعة، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.
- تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، المعروف بابن أم القاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الفلاييني، تحقيق مجدي فتحي السيد، بلا رقم طبعة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، بلا رقم طبعة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- ديوان الأعشى، تقديم وشرح وتعليق د. محمد حمود، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٦م.
- سنن ابن ماجة، تحقيق عماد زكي البارودي، تأليف محمد بن يزيد القزويني، بلا رقم طبعة، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ٢٠١٠م.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، ٢٠١٣م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط١١، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، ط١٢، ١٩٥٧م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، بلا رقم طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بلا رقم طبعة، المكتبة الأزهرية للتراث، بلا تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، بلا رقم طبعة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بلا تاريخ.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن علي عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي المتفنن، الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله، بلا رقم طبعة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بلا رقم طبعة، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، بلا رقم طبعة، بلا تاريخ.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، ط٢٠، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شر قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، بلا رقم طبعة، بلا تاريخ.
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، بلا رقم طبعة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- شرح المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن صَالِح المكودي على الألفيّة في علمي الصرف والنحو، للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطائي، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتاح المكوي الأزهري، بإشراف محمد بنيس، ط١، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م.
- طبقات المفسرين الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء، بإشراف الناشر، بلا رقم طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- الطريف في علم التصريف، عبد الله محمد الأسطى، بلا رقم طبعة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٢م.
- في تصريف الأسماء، د. عبد الرحمن محمد شاهين، بلا رقم طبعة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٧م.
- القاموس المحيط، محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩١م.
- كتاب في أصول اللغة، أخرجها وعلّق عليها محمّد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، بلا رقم طبعة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩م: ١٤/٢.
- لسان العرب، ابن منظور، طبعة جديدة مصححة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بلا رقم طبعة، بلا تأريخ.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، وضع حواشيه خليل المنصور، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم عرقسوسي وآخرين، ط٢، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بلا رقم طبعة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، د. إميل بديع يعقوب، بلا رقم طبعة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، بلا رقم طبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٥٧هـ.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، دار المعارف، القاهرة، مصر، بلا تاريخ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بَرْدي الأتاكي، قدّم له وعلّق عليه محمد حسنين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بلا رقم طبعة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عبّاس، بلا رقم طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.